مُلخّص

إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل

للإمام الحافظ

ابن حزم الأندلسي

بتحقيق

سعيد الأفغاني

مطبعة جامعة دمشق

١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة على المبعوث بالهدى ودين الحق رحمة للعالمين

أعود اليوم الى ابن حزم – وقد مضى على اشتغالي به وبكتبه أكثر من عشرين عاماً[1] – لأقدم رسالة له ملخصة في (ابطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل) عثرت عليها في تونس سنة ١٣٧٦ ه (١٩٥٦ م) ، وكلها بخط الإمام الذهبي، علقها لنفسه من خط محيي الدين بن عربي فجاءت تحفة تزدهي بمؤلفها وناسخها ومعلقها .

واليت البحث عن أخت لها فيما عرفت من مكتبات خاصة أو عامة ، أو على ذكر لها فيما أمكن لي من فهارس فلم أحلَ بطائل[2] ، فحثّ ذلك عزمي على

(١) في سنة ١٣٥٩ ه (١٩٤٠) نشرت دراسة وافية عنه ألحقتها بتحقيق رسالة له في كتابي (ابن حزم الأندلسي ورسالته في المفاضلة بين الصحابة) - المطبعة الهاشمية بدمشق .
وفي سنة ١٣٦٠ ه (١٩٤١ م) وصلتني ترجمة له من اليمن منسوخة من (سير النبلاء) للذهبي في مكتبة الامام يحيى حميد الدين رحمه الله إمام اليمن ، فقدمت لها ونشرتها في العددين التاسع والعاشر من مجلة المجمع العلمي العربي (السنة السادسة عشرة) ثم أخرجتها في نشرة لطيفة .

(٢) أما الأصل (لا الملخص) فمحفوظ في مكتبة غوطة (برقم ٦٤٠)، وقد قام بدراسته (غولدزيهر) – انظر مادة (ابن حزم) في المعلمة الاسلامية .
لكني اطلعت على جزء من كتاب لابن حزم في هذا الموضوع ، في مكتبة العلامة التونسي الشيخ محمد الطاهر بن عاشور في قصره العامر بالمرسى على بعد نحو (١٦ كم) من تونس ، هو الجزء الاول من كتاب **(الاعراب عن الحيرة والالتباس الواقعين في مذاهب أهل الرأي والقياس)** لابن حزم ، والجزء ضخم ضاع من اوله أوراق غير قليلة ، عاثت فيه الإرضة وخطه أميل إلى الدقة ، ينتهي بـ :
« قال أبو محمد رحمه الله تعالى : ذكرنا من تناقضهم في القياس كما وعدنا بحول الله وقوته ما فيه كفاية لمن نصح نفسه ، وتالله لو تتبعناه لكان أضعاف ما ذكرنا ، وبالجملة فما يسلم لهم قياس أصلاً ... وتركهم الاقوى منه وبالله تعالى التوفيق وله الحمد رب العالمين . » =

العناية بها وإخراجها لروّاد التراث العربي وخصوصاً (الحزميين) منهم .

ولا أعرض هنا لترجمة ابن حزم بل أحيل القارىء الكريم الى كتابي (ابن حزم الأندلسي) الذي نفد من سنوات وأنا بصدد إعادة النظر فيه لطبعة ثانية إن شاء الله . لكنني لا مندوحة لي عن كلمات تدور حول موضوع الرسالة ، فقد أحيط بسحب كثيفة من عنف المخالفين وشغبهم حتى التبس على بعض أهل العلم حق ذلك بباطله ؛ ومازال أحرار الفكر في عنت وبلاء من جاهل لا يفهم أو عالم ذي هوى ، بل ما زالوا يعانون من تعصب المتعصبين وحملاتهم التي لا تورع فيها عن الافتراء والتشويه الى يومنا هذا .

النزعة الظاهرية :

نشط القياس في المئة الثانية للهجرة في مدرسة الفقه كما نشط في مدرسة اللغة والنحو ، توطدت أركانه وسمقت معالمه وصارت له الكلمة في أكثر علوم العصر[1] ، وامتد ذلك الى علوم الشريعة حتى أصبح في بعض المذاهب رابع الأصول الثلاثة (الكتاب والسنة والإجماع) .

ثم بالغ فيه جماعة فقدموه على الإجماع ، وغلا آخرون فردوا الأحاديث بالقياس ، وأغرق فريق ثالث صار يؤول الآيات ويحيد بها عن معناها الذي أنزلت فيه إذا عارض ذلك قياساً له أو رأيا[2] .

= وبعد هذا :

« هنا تم الجزء الأول من كتاب (الإعراب عن الحيرة والالتباس الموجودين في مذاهب أهل الرأي والقياس) ويتلوه إن شاء الله ذكر طرف يسير من شنيع أقوالهم في الدين لم يتعلقوا في شيء منها بكتاب ولا بسنة ؛ والحمد لله أولاً وآخراً وباطناً وظاهراً . »

والنسخة كلها بخط (البدر البشتكي) كتبها في رجب سنه ٧٨١ ﻫ ، وطالعها (ابن حجر) سنة ٧٩١ ﻫ وأثبت خطه بذلك ، ثم ذيل (السخاوي) بخطه على خط ابن حجر ، فهي جليلة بكاتبها البدر ومطالعها ابن حجر وبصاحبها السخاوي وكلهم من أعلام العلماء .

(١) انظر القياس في كتابنا (في اصول النحو) ص ٦٧ – ١٢٠ (طبعة ثانية ١٩٥٧ مطبعة الجامعة السورية) .

(٢) نقل ابن قتيبة عن بعض هؤلاء غرائب وطامات وأضاحيك أحياناً فانظرها في كتابه (تأويل مختلف الحديث) ص ٦٢ – ٨٤ مطبعة كردستان العلمية بمصر سنة ١٣٢٦ ﻫ) =

ولم يكن حال القياسيين بالباعث على الرضى فيطمئن النـاس الى أصولهم ، بل كانوا هم فيما بينهم أشد اختلافاً ، إذ ليس في أيديهم ما يجمعون على تقديسه كالذي في أيدي أهل الآثار ، وإنما هو القياس بالرأي وهـذا يختلف باختلاف القائسين مهما وضعنا لهم من قواعد ، ولم يزدهم مرور الزمن وعقد جلسات المناظرة وإعمال المقاييس إلا اختلافاً وانقساماً ، بل كانوا ـ كما لاحظ ذلك ابن قتيبة ـ « في طول تناظرهم والزام بعضهم بعضاً الحجة في كل مجلس مرات ، لايزولون عنها ولا ينتقلون . »[1]

وتفاقم ذلك كله حتى شاع القياس بالرأي وأدى الى تحريم الحلال واحلال الحرام كما نقل ابن حزم في هذه الرسالة[2] ؛ بل « استجاز بعض فقهاء أهل الرأي نسبة الحكم الذي دل عليه القياس الجليّ الى رسول الله ، ولهـذا ترى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها موضوعة لأنها تشبه فتاوى الفقهاء ولأنهم لا يقيمون لها سنداً » كما قال أبو العباس القرطبي[3] . فاتسعت الشقة بين هذا الفريق والفريق المعتدل الذي لا يلجأ الى القيـاس إلا حين لا يكون نص ولا إجماع .

المبـالغة فالغلو فالإغراق أنتجت بطبيعة الأمور ردّ الفعل كما يقولون ، وردّت الناس الى الحدب على القرآن والسنة يعنون بعلمها والعمـل بها ، ثم صاروا — كما سترى في هذه الرسالة — يحذّرون من الرأي والقياس :

١ — بعضهم اتباعاً لأوامر الله وسنة نبيه ، ونمثل لهم بالإمام البخـاري

= من ذلك قوله : (وفسروا القرآن بأعجب تفسير يريدون أن يردوه إلى مذاهبهم ويحملوا التأويل على تحكمهم ، فقال فريق منهم في قوله تعالى : « وسع كرسيه السموات والارض » : أي علمه ، وجاؤوا على ذلك بشاهد لا يعرف وهو قول الشاعر :

ولا يكرسىء علم الله مخلوق

كأنه عندهم : (ولا يعلم علم الله مخلوق) . و (الكرسي) غير مهموز !!) — ص ٨٠

(١) المصدر السابق ص ٧٤ ، ٧٦ .

(٢) انظر ص ٦٩ ، ٧٠ .

(٣) انظر ص ١١١ من شرح السخاوي لألفية العراقي في مصطلح الحديث .

الذي عقد في كتابه (الجامع الصحيح) باباً ترجمه بما يأتي :

باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يُسأل مما لم ينزل عليه الوحي فيقول: (لا أدري) أو لم يجب حتى ينزل عليه الوحي، ولم يقل برأي ولا قياس لقوله تعالى « بما أراك الله. »[1]

٢ – وبعضهم اجتهاداً للناس بما يجمع أمرهم وتصلح عليه حالهم ، ونمثل لهؤلاء بابن المقفع فقد عرض في (رسالة الصحابة) لمساوىء الحكم بالرأي فيما لم يكن فيه أثر ، الأمر الذي أدى إلى تضارب الأحكام « حتى لقد سفكت الدماء بغير حجة ولا دليل »[2].

فإذا أضفت إلى ما تقدم عاملاً آخر له أثره النفسي الخفي وهو مساندة الدولة العباسية لأهل القياس وتنصيبهم منهم كبار القضاة كما فعل الرشيد حين جعل أبا يوسف قاضي القضاة فلا يلي قاضٍ قضاءً فيما بين المشرق والمغرب إلا إذا كان من أتباعه أو رضي عن مذهبه ، إذا أضفت ذلك عرفت القوة التي تمخض بها المجتمع عن الاتجاه المقاوم لهذه النزعة ، فكثر أتباع أهل الحديث من أعداء القياس والرأي ، وكان هذا المنزع عند الناس الدليل على ورع صاحبه وتدينه.

في هذا الجو نشر داوود بن خلف إمام أهل الظاهر مذهبه في بغداد ، فمثّل الطرف المقابل لغلاة القياسيين ، وراج الأخذ بظاهر النصوص وإغفال ما عداها وعرفت النزعة بـ (**الظاهرية**) والمذهب بالمذهب الظاهري ، وتشدد هؤلاء بالأخذ بحرفية النصوص حتى كادوا يجورون بشدة تمسكهم بالمنطوق الحرفي الضيق على مفهوم اللغة نفسها . ويتبع هذا المذهب في المشرق جماعات في العراق وخراسان والشام ، وأفراد في غيرها .

وما أنا بسبيل تأريخ المذهب الظاهري ، وإنما هي خطوط أردت بها تصوير الجو الذي نشأ فيه لأخلص منها إلى القول بأن غلوهم في الحرفية من جهة ، وخوف مخالفيهم من أن يصبح لهم سلطان فيقضوا على مدرسة القياس التي صار

---

(١) تمام الآية : « إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما » – سورة النساء ٤ / ١٠٤ .

(٢) انظر رسائل البلغاء ص ٢٦ .

لها الحكم والنفوذ من جهة ثانية، هذا وذاك ألبّا عليهم متعصبة المقلدة من أتباع المذاهب من الحنفية والشافعية والمالكية، فابتدأت معركة حامية على مذهب أهل الظاهر لم تهدأ في الجو التقليدي حتى يوم الناس هذا؛ فالسبكي من الشافعية في المئة الثامنة (توفي سنة ٧٧١ هـ) ينقل رأي أصحابه في عدم اعتبار خلاف الظاهرية في الفروع مطلقاً، ويروي عن الاستاذ أبي إسحاق الإسفرايبني أن هذا الرأي رأي الجمهور وأنهم قالوا: «إن نفاة القياس لا يبلغون رتبة الاجتهاد ولا يجوز تقليدهم القضاء ... والمحققون من علماء الشافعية لا يقيمون لأهل الظاهر وزنا»، «.. وبحق قال حبر الأصول القاضي أبو بكر: إني لا أعدهم من علماء الأمة ولا أبالي بخلافهم ولا وفاقهم [1]».

وقبيل السبكي عبّر نجم الدين الطوفي عنهم بالجمود حين قال: «وأما الإجماع فقد أجمع العلماء إلا من لا يعتد به من جامدي الظاهرية على تعليل الأحكام بالمصالح ودرء المفاسد.» [2]

وتوالت الحملات عليهم في كتب اصحاب المذاهب الى يومنا هذا، وأنا لا أمثل بالشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله فعنفه وتعصبه مشهوران، وإنما أمثل بعلامة تونس الشيخ الجليل محمد الطاهر بن عاشور فإن له مؤلفاً نفيساً نافعاً في الأصول عابهم فيه غير مرة [3].

ولم يكن يفقد هذا المذهب انصاراً من العلماء ولا سيما الحنابلة [4]، فكانوا كثيرا ما ينقلون مسائله في الفروع مع حججهم عليها في مواضع متفرقة من كتبهم كما فعل ابن تيمية، بل إن الإمام الشوكاني بسط مذهبهم في نفي القياس

---

(١) طبقات الشافعية لتاج الدين السبكي ص ١ / ٥؛

(٢) مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه (لعبد الوهاب خلاف) ص ٩٧ (مصر سنة ١٩٥٥).

(٣) مقاصد الشريعة ص ٤٦ (تونس سنة ١٣٦٦ هـ). وقال ايضاً في ص ١١٣: «ومنكرو القياس لا سعة لهم في الشريعة.»
هذا والكتاب خطوة سديدة نحو إنشاء علم في (أصول الأصول) في الفقه.

(٤) انظر صفحة ٦٣ من كتابي (ابن حزم الاندلسي ..)

وأدلتهم عليه وأيدهم وعرض لحجج خصومهم فنقضها واحدة واحدة [1] .

هذا في المشرق ، أما في المغرب فلا جماعة للمذهب الظاهري ، لكن قد يتفق وجود أفراد أخذوا به ولم يكن لهم أثر في بلاد أمراؤها وشعوبها يذهبون في الفقه مذهب مالك ، ولا يكاد يكون فيها من أتباع غيره الا نزر قليل لا يذكر من الشافعية .. حتى نشأ ابن حزم فملأ الأندلس والمغرب بالفقه الظاهري وجدله وأصوله وشغل الناس به حياته وبعد مماته .

ابن حزم الظاهري

لم يتفقه ابن حزم قبل أن يجتهد ظاهرياً بالمذهب الشائع في الاندلس: مذهب الإمام مالك ، بل تفقه بمذهب الشافعي وجرّ على نفسه خصومة مجتمعة ، فلما قال بالظاهر ألب عليه الفقهاء والعامة والامراء ، واستأنف بذلك حياة كلها عنت وأذى ومضايقات ، وزاد النار ضراماً مزاجه العصبي ولسانه الحاد وبلاغته ذات المضاء ، وأحوال تقلبت به من وزارة إلى سجن الى تشريد ... مما تكفل ببيانه كتابنا السابق عنه فلا نعيد هنا شيئاً منه ، وكان أشد الفقهاء المالكيين عليه أبو الوليد الباجي ، فقد كان ابن حزم رحل الى جزيرة (ميورقة) ينشر فيها مذهبه الجديد ولم يلق رحمه الله سنداً من أحد إلا من واليها ابن رشيق إذ كان عالماً حراً حماه من فقهاء بلده ، وما كاد يصيب نجاحاً ما حتى كتب بعض فقهائها الى أبي الوليد يستقدمونه لدرء حملة ابن حزم ، فلبى الدعوة وقاد عليه حرباً اضطره بسببها الى الرحيل . ثم تولى كبر الحملة عليه بعد وفاته بمئة سنة أبو بكر بن العربي (توفي سنة ٥٤٣هـ) فملأ كتبه بالرد عليه مثل (العواصم من القواصم) و (الدواهي والنواهي) . وتوالى الامر فكان ذلك شأن أكثر من ترجموا له حتى الأفاضل منهم كصاعد الأندلسي وأبي مروان بن حيان في المغرب وكالسبكي والذهبي وغيرهما في المشرق [1] .

---

(١) انظر الفصل الثاني (حجية القياس) من كتابه (إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول) .

(٢) انظر على سبيل المثال الفصول الآتية في كتابي (ابن حزم الأندلسي) : بينه وبين الباجي ص ٣٨ – مذهبه ص ٦١ – هو والناس ص ١٣٣ .

والمضحك المبكي حقاً أن يولع بالحملة عليه أحد أسباطه وهو أحمد بن محمد ابن حزم من ذرية صاحبنا ابن حزم من قبل أمه ، فقد ألف في الرد عليه كتاباً اسمه (الزوائغ والدوامغ) « تابع فيه أبا بكر بن العربي في كتابه المسمى بالدواهي والنواهي »[1] .

وأنكى مما تقدم أنهم بنوا من الحبة قبة وجعلوا نقد ابن حزم البريء لآراء بعض الأئمة طعناً عليهم وانتقاصاً لأقدارهم وهو الذي عاش عمره للحرية والإنصاف ، ثم زادوا فافتروا عليه مالم يأت وروّجوا أنه قال في الإمام أبي حنيفة وصاحبه زفر :

إن كنت كاذبة الذي حدثتني ... فعليك إثم أبي حنيفة أو زفرْ
المائلينْ إلى القياس تعمداً ... والراغبيْن عن التمسك بالأثر[2]

مع أن الإنصاف والأدب لايكادان يبارحان ابن حزم ، فهذا الباجي على عداوته وخصومته وإيذائه ، يذكر يوماً أمام ابن حزم فيقول : « لولم يكن لأصحاب المذهب المالكي بعد عبد الوهاب إلا أبو الوليد الباجي لكفاهم »[3] .

ويذكر كتاب (التاريخ الكبير) لأبي مروان بن حيان وهو أصغر من ابن حزم سناً وقدراً فيقول فيه : « أجلّ كتاب ألف في هذا المعنى ، وهو في الحياة بعد ، لم يتجاوز الاكتهال[4] » . بل إنه لينقل في رسالته هذه التي ننشرها ، عن أبي حنيفة مايبرئه كتقديمه الحديث الضعيف على القياس (ص ٦٨) ، وعيبه القياس في بعض المواضع (ص٧١) . وأبعد من ذلك أنه اعتذر لكل مشتغل بالقياس بقوله : « وإنما أفتى من أفتى منهم بالرأي على وجه أنه احتياط

---

(١) بغية الوعاء ص ١٥٨ .

(٢) نسبة البيتين اليه مشهورة ، وقد ذاكرني بخطأ النسبة أحد أعلام المغرب الأجلاء السيد المدني بن الحسني عليه رحمة الله وقال : إن الخطيب البغدادي رواهما بسنده منسوبين الى أحمد بن المعذل ، والأمر كما أفاد ، فهما في (تاريخ بغداد) للخطيب في ١٣ /٣٩٣/ طبعة الخانجي سنة ١٣٤٩ ھ .

(٣) نفح الطيب طبعة محمد محيي الدين عبد الحميد (مصر سنة ١٣٦٨)ھ .

(٤) نفح الطيب ٤ / ١٦٧ .

منه ، لا على وجه الشرع . » — ص٦٣ . والذي يسوق الأدلة ليـدعم رأياً له فإذا وجد في أحدها مطعناً طعن ولم يبال ، لا يتهم في إنصافه وحريته وامانته[1].

* * *

ويشاء الله أن يكافيء ابن حزم بعد موته ، فتقوم دولة الموحدين بالمغرب وينصر بعض أمرائها مذهب أهل الظاهر ، وتتداول كتب ابن حزم بعد أن أحرقت في حياته جهاراً بإشبيلية ، ويكون رد القدر على حساده وقفة يقفها المنصور الموحدي ثالث خلفاء الموحدين على قبر ابن حزم خاشعاً يتساءل : « عجباً لهذا الموضع يخرج منه مثل هذا العالم !! » ثم يلتفت إلى من حوله ويشهد شهادة التاريخ الحق قائلا : « كل العلماء عيال على ابن حزم »[2].

والمنصور الموحدي هذا أقر عيني ابن حزم في قبره ، فقـد كان ظاهرياً و « تظاهر بمذهب الظاهرية وأعرض عن مذهب مالك ، فعظم أمر الظاهرية في أيامه وكان بالغرب منهم خلق كثير يقال لهم (الحزمية) نسبة الى ابن حزم رئيسهم الا أنهم كانوا مغمورين بالمالكية فظهروا وانتشروا في أيام يعقوب »[3] هذا . وقد حقق ثالث الموحدين بهذا أيضاً أمنية مؤسس دولة الموحدين وخليفته في الثورة على التقليد بالمغرب ورد القدسية الى النصوص التي كان القياس والتقليد يتغافلان عنها أحياناً .

معاداة ابن حزم القياس مع تأليفه في المنطق

وبعد ، فأمامنا الآن سؤالان :

١ — هل صحيح أن ابن حزم يعادي القياس ؟

٢ — كيف نجمع بين قوله بإبطال القياس وتأليفه في المنطق المؤسس على القياس ؟

وأنا أبادر فأقرر لهما جواباً واحـداً هو أن ابن حزم عادى القياس في التشريـع لأنه رجل منطقي او منطقي الى أبعد حدود المنطقية ، وأن هذا العداء وتأليفه في المنطق منسجمان متوافقان وإليك البيان :

---

(١) انظر ص ٥٦ الآتية السطر ٩

(٢) نفح الطيب ٤/٢٢٢ .

(٣) نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الأربعة للمرحوم أحمد تيمور ص ٣٦ .

إنه دقق النظر فوجد بنص القرآن أن أصول الأحكام ثلاثة : الكتاب والسنة والإجماع ، ثم وجد أن الله لم يتعبدنا بعلة، وأنه استأثر بحكمة الأوامر والنواهي ، وأنه ليس للبشر أن يعلل حراماً أو حلالاً لم يخبرنا الإله ولا رسوله بعلته ثم يزعم أن الله أراد هذه العلة فهذا « تحكم على الخالق الأول »[1] على حد تعبيره ، وأنا إذا فتحنا هذا الباب اختلفت الأحكام بين رجل ورجل وعمت الفوضى « وليس يعجز أحد عن ربط شيء بشيء لا رباط بينهما بلسانه إذا استجاز القطع بما اشتهى »[2] . ثم مضى يوازن بين الشرائع والطبائع فانتهى إلى أنهما مختلفان كل الاختلاف وأنه « ليس في الشرائع علة أصلًا بوجه من الوجوه، ولا شيء يوجبها إلا الأوامر الواردة من الله عز وجل فقط[3] » وأن العلة التي لا تتخلف لا تكون « إلا في الطبيعات فقط . »[3]

ويعقد فصلًا خاصاً في كتاب (التقريب لحد المنطق) يترجمه بما يلي :

ذكر أشياء عدها قوم براهين وهي فاسدة وبيان خطأ من عدها برهاناً .

وأول ما يذكر تحت هذا العنوان قوله : فمن ذلك شيء سماه الأوائل (الاستقراء) وسماه أهل ملتنا : القياس »[4] فإذا مضيت في قراءة هذا الفصل أيقنت اعتماداً على العلم الحاصل بالحس والمشاهدة أن العلل هنا كلها متوهمة .

فأنت ترى أن المنطق هو الذي حدا الإمام ابن حزم على إبعاد (التعليل ثم القياس) عن أصول التشريع ، وأن من أشنع الخطأ الذي يقع فيه بعض العلماء غير المفكرين محاولاتهم عقد الصلة بين المغيبات والطبيعات مع البون الشاسع بين الأدوات التي بها يحصل العلم في كل منها ، كالذي يريد البرهان على قضايا الكيمياء بالنظريات الهندسية .

ومع خلاف الأدوات قد يتفق أحيانا ان تتحد الاحكام فلا ينبغي أن نغتر بذلك، وهو مافطن إليه ابن حزم حين قال : « وقد وافقنا أصحاب القياس في

---

(١) التقريب لحد المنطق ص ١٦٧ (بيروت سنة ١٩٥٩ م)

(٢) ص ١٧٥ .

(٣) المصدر السابق ص ١٦٩ .

(٤) ص ١٦٣ .

نتائج كثيرة ، إلا أن مقدماتنا غير مقدماتهم فليس الزامنا اياهم ولا الزامهم ايانا رافعاً الشغب بتلك النتائج واجباً ، لكن حتى نتفق على المقدمات الموجبة لها . »[1]

وحسبك هذا بيانا في التزامه حدود المنطق واخلاصه وغوصه في دقائقه بفهم وأمانة ، فهو لا يستخفه اتحاد النتائج إذا اختلفت المقدمات ولا يرضى الا بالضبط فيهما كليهما .

و « لتعظيم ابن حزم حرمة المنطق رواه بإسناده الخاص الى (متى) الترجمان الذي ترجمه الى العربية » كما روى ابن تيمية في كتابه (الرد على المنطقيين)[2] وبذلك يميز من كثير من أعلام العلماء الذين حاربوا المنطق الأرسطي[3] .

---

(١) التقريب لحد المنطق ص ١٤٤ .

(٢) ص ١٣٣ (طبع بمباي سنة ١٩٤٩ م) .

(٣) من المفيد هنا الاشارة الى مايلي :

لم تكن النظرة الاندلسية إلى المنطق مشجعة في عصر ابن حزم ، فأصحاب المنطق محاربون في المغرب والأندلس ، بل أن الأندلسيين حملوا على الغزالي لمدحه المنطق في مقدمة كتابه (المستصفى) ، وخصم ابن حزم أبو الوليد الباجي من أعدى أعداء المنطق أفتى بعدم جواز قراءته إلا لبيان فساده ، ونقل إلى أهل الأندلس أن المنطقي ببغداد مستحقر مستضعف .

أما في المشرق فلست بناس حملة ابن قتيبة في مقدمة كتابه (أدب الكاتب) على عصرييه لتهاونهم بعلوم العربية والإسلام واشتغالهم بمنطق يونان والجوهر والعرض والهيولى .. . الخ ثم توالت الحملات حتى حكموا في العصور المتأخرة بتحريمه . وألف ابن تيمية في ذلك كتابيه (الرد على المنطقيين) و (نقض المنطق) وقد طبعا .

وكان للحملات ردّ فعل ، فكثر المناضلون عنه كما فعل أبو حيان التوحيدي في (رسالة العلوم) ثم استقر الرأي بعد الأخذ والرد على الجادة ففرقوا بينه وبين الفلسفة ، وأوجبوا تعلمه واختلفوا في تعلم الفلسفة .

والإنصاف يقتضينا الاعتذار عن الذين حملوا عليه أول ما فشا ، فقد نشأ مبهماً غامضاً متعثراً كثير الإعنات لمحصله قليل الثمرة . والسبب في ذلك انه تأدى إليهم من ترجمات سريانية ضعيفة بلغة عربية ركيكة . وقد كان تعبير أبي سعيد السيرافي تأريخاً دقيقاً للعلة حين قال يصف مترجميه « ترجموا لغة هم فيها ضعفاء ناقصون بترجمة أخرى هم فيها ضعفاء ناقصون ، وجعلوا تلك الترجمة صناعة » الإمتاع والمؤانسة ١ : ١٢١ واقرأ الحوار الذي دار بين السيرافي ومتى بن يونس حول منطق يونان . انظر : صحيفة المعهد المصري بمدريد ١٣٧/١ ، ١٩/٣ ومقدمة أدب الكاتب ، ورسالة العلوم للتوحيدي طبع الجوائب .

لذلك لم ينس ان ينص حتى في كتاب المنطق هذا على ان مصادر الفتيا ترجع « إلى مقدمات مأخوذة من القرآن والحديث اللذين صحا بالبراهين ، وإلى إجماع العلماء الأفاضل الذي صح بالقرآن على ما بينا في سائر كتبنا »[1].

لم يقتصر ابن حزم على تحكيم منهجه هذا السليم في فروع الفقه ، بل سلطه على العقائد أيضاً ، وهذا من باب أولى ، فقارىء كتابه الكبير (الفِصَل) يستمتع بكثير من مناقشته عقيدة الأشاعرة وغيرهم من فرق المسلمين، بل يحكّم هذا المنهج في مناقشته عقائد اليهود والنصارى أيضاً إذ لا يقبل في هذا الباب إلا ما ورد عن المشرّع من النصوص سليماً غير محرّف . وقد لفتت هذه الظاهرة مؤرخه في (المعلمة الإسلامية) فعدّ تطبيقه المبادىء الظاهرية في ميدان العقائد ابتكاراً انفرد به ابن حزم[2] .

ظاهرية ابن حزم

إذا بحثت عن مسألة ليس لها حكم في قرآن ولا سنة ولا اجماع ، فرحت تجتهد وتقيس برأيك حتى تنتهي الى حكم يقنعك فلا اعتراض لابن حزم عليك اذ كنت تجتهد لنفسك في أمر لا حكم للشرع فيه فتفعل ما تراه صواباً، ولك في ذلك سلف من الصحابة والتابعين ممن رأى، لنفسه ولم يفتِ لغيره ؛ أما إذا زعمت أن هذا الذي انتهيت إليه بالرأي والقياس هو حكم الله فهاهنا الطامة عند ابن حزم والمذهب الظاهري .

وبذلك يلتقي هو وأبو حنيفة (رأس القياسين) الذي يفضل الحديث الضعيف على القياس كما سيمر بك في هذه الرسالة .

إن الظاهرية هي الاتجاه المضاد لحركة المستهينين بالنصوص ، والمذهب ـ إذا حكّمنا أصول الشريعة ـ منطقي سليم المنهج لا حرج على الآخذ به ما لم يخرج

---

(١) التقريب لحد المنطق ص ٢٠٢ .

(٢) انظر ترجمته في (المعلمة الإسلامية) .

في تطبيقه على العرف اللغوي . وهـذه الرسالة التي ننشرها ترد الى النفوس ما وهن فيها من حرمة النصوص الشرعية وتردعها عن الاستطالة عليها برأي أو قياس أو تعليل موهوم .

مزية الرسالة وتاريخها بين كتب ابن حزم

« لما كتبنا كتابنا الكبير في الاصول وتقصينا أقوال المخالفين وشبههم وأوضحنا بعون الله تعالى ومنّه البراهين في كل ذلك ، رأينا بعد استخارة الله تعالى والضراعة إليه في عونه على بيان الحق أن نجمع تلك الجمل في كتاب لطيف فيسهل تناوله ويقرب حفظه ويكون إن شاء الله درجة إلى الإشراف على مافي كتابنا الكبير وحسبنا الله ونعم الوكيل »[1].

من عادة ابن حزم أن يعمد الى مثل هذه الخطة في تلخيص مطولاته ، وكان خيراً كبيراً أن يتولى ذلك هو نفسه اذ كان أخبر بالأهم الأهم من محتويات كتبه ، وكانت هذه الخطة أخلق ألا يضيع فيها روح المؤلف ولا مزاجه ولا هدفه من التلخيص .

والظاهر أن غرضه من تلخيص رسالتنا هذه لا يبعد عن غرضه الذي شرحه آنفاً في اختصار (النبذة) . أما الأصل (إبطال القياس ..) فلتعذّر الوصول اليه لا أستطيع الإدلاء بحكم ما عنه ، إلا أنه ـ على كل حال ـ من مطولاته التي ذاعت أسماؤها . وأستظهر أنه ألفه بعد (المحلى) للأمر الآتي :

في كتابه المحلى أظفرنا هو بالترتيب التاريخي لبعض كتبه فقد قال (١/٥٧) :
« .. وكل آية أو حديث موّهوا بإيراده هو مع ذلك حجة عليهم على ما قد بيناه في كتاب (الإحكام لأصول الأحكام) وفي كتاب (النكت) وفي كتاب (الدرة) وفي كتاب النبذة »[2] .

ولو كان (إبطال القياس) مؤلفاً حينئذ لذكره في (المحلى) مع الكتب

---

(١) من مقدمة كتابه (النبذ) ص ٦ (مطبعة الانوار بمصر سنة ١٩٤٠) .
(٢) هذا هو الصواب في الاسم لا (النبذ) كما في المطبوع ، والاسم الكامل كما نقله بروكلمن : النبذة الكافية في أصول أحكام الدين – انظر كتابي ابن حزم الاندلسي/ص ٩٥

المتقدمة ، بل قبلها اذ هو مظنة ما أشار إليه من بحث .

ثم بدا له أن يلخصه، تقريباً على العلماء فيكون لهم كالمخطط المفصل لمضمون الكتاب الكبير أو كالمذكرة لما فيه ، فكانت رسالتنا التي ننشرها منبهين إلى أنها ـ على اختصارها ـ لخصها للمختصين لا للمبتدئين .

لا أريد هنا التعرض للخصائص العامة لابن حزم في كتبه من سعة حفظ ، وبعد غوص ، ودقة فهم ، وقوة حجاج ، واطلاع محيط على المذاهب وأدلتها ثم سلامة منهج وتنظيم فكر ، وعنف أحياناً في التعبير ، وسلاسة وسيلان في الأسلوب . . الخ وإنما أشير الى ما تفردت به رسالتنا في اختصارها :

البحوث التي طرقها هنا منتشرة مستفيضة في كتبه تختلف بسطاً وقبضاً ، وقد رجعت اليها في (الإحكام) وفي (النبذ) وفي (مراتب الإجماع) ورجعت في فروعها الى (المحلى) فوجدت في رسالتنا (تركيزاً) و (تكثيفاً)؛ ولو لم يكن اسم ابن حزم عليها لدلت على صاحبها بإيجازها البليغ المفيد عند المثقف (الحزمي) المتوسط بله العالم الفطن . واقرأ على سبيل المثال صفحتين تكلم فيهما على (الاستحسان) في كتابه (الإحكام) ثم عد الى (الاستحسان) في رسالتنا هذه حيث تجده ألم في سطرين بأهم ماجاد به هناك في صفحتين فلم يفته شيء ذو بال ، فهو مختصر جيد جداً ، ولا تنس ثانية أنه للمختصين لا للمبتدئين .

الرسالة منظمة منطقية الخطى على مثل ما فعل في (المفاضلة بين الصحابة)[1]: بدأ بتحديد المصطلحات الأربعة (القياس والاستحسان والتعليل والتقليد) وتاريخ حدوثها ، ثم عرض لحجج القائلين بها يسردها سرداً ثم يعود عليها بالإبطال ويحتج لما يقول بما شاء من أدلة يمده بها ذهن واع وحافظة كالبحر اللجي .

وإذ كان الملخص هو المؤلف نفسه لم نستغرب أن نجد في هذا الملخص

---

(١) انظر وصفنا لذلك في كتاب (ابن حزم الاندلسي) ص ١٥٧ فما بعد، فهو ينطبق على رسالتنا هذه تماماً .

فوائد أو تعبيرات أو تفاصيل لا نجدها في مظانها من مطولاته[١] ، فأزمان تأليفها ـ كما قدمت ـ مختلفات ، فلا عجب أن يختلف التعبير أحياناً او ان ينفرد المتأخر منها بضرب من المزايا ليس في المتقدم .

لذلك لم أكد ألحظ هذه المزايا وان أصفح الرسالة ممعناً فيها في المكتبة (العبدلية) بتونس في (١٩٥٦/١٠/٨ م) حتى ايقنت أنها اثر ثمين خليق بالخدمة والنشر ، إذ كان احد الأساليب (الحزمية) التي عني ابن حزم ـ رحمه الله ـ بأداء بحوثه عليها إلى الناس . ومن حق تراثه ان ننشره كما يحب ، فهدفه من التلخيص غير هدفه من البسط ، وكلاً أراد لحافز قام في نفسه .

---

(٢) انظر مثلاً كلامه على (الآثار في إبطال الرأي) في كتابه (النبذة ص ٤٥) فستجده بالقياس إلى ما هنا قليلاً جداً إذ شغل في رسالتنا نحو (٢٢) صفحة على حين لم يعد في (النبذة) الأسطر .

النسخة وخطة النشر

النسخة وتاريخها: نسختنا التونسية هذه من عنوانها الى خاتمتها بخط الإمام الذهبي (توفي بدمشق سنة ٧٤٨ ﻫ)، علقها لنفسه من خط محيي الدين بن عربي (المتوفى بدمشق ايضاً سنة ٦٣٨ ﻫ). وخط الذهبي معروف مشهور لا يلتبس بغيره البتة.

اما محيي الدين بن عربي ناسخ الرسالة بخطه وراويها بسنده الخاص الى مؤلفها ابن حزم، فإحدى اعاجيب الدنيا: كلما ظن الباحث الموغل في دراسة آثاره وسيرته واقواله واحواله انه قارب ان ينكشف له محيي الدين، راغ منه روغة ليتجلى بمظهر جديد أشد تحييراً؛ وليس من همنا الآن التعرض لهذا وإنما همنا منه هنا ما يتصل بموضوع رسالتنا وهو (ازدواج شخصيته)، فبينا هو فقيه على مذهب اهل الظاهر بل على مذهب ابن حزم خاصة، إذا به على عقيدة اهل الباطن في المغيبات وما اليها. وبهذا خالف امامه ابن حزم الذي كان ظاهرياً فقهاً وعقيدة.

لمحيي الدين عناية خاصة بكتب ابن حزم فقد نسخ منها بخطه واختصر بعضها بنفسه، ولقد جاء في (فهرسته) قوله: «وكذلك ابتدأت في اختصار (المحلى) لابن حزم الأندلسي»[1]، ومن حسن الحظ أن من هذا المختصر نسخة محفوظة في تونس، وقد عرض له صاحب (كشف الظنون) في كلامه على (المحلى) فقال: «وممن اختصره محيي الدين بن عربي وسماه: المعلى في مختصر المحلى، وهو من أحسن المختصرات مع الإحاطة». ولا عجب فهو من فقهاء الظاهرية ولذا اعتمد الذهبي لنفسه نسخة بخط محيي الدين الذي تلقى المعارف (الحزمية) عن عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي تلميذ ابن حزم، وذكر في إجازته للملك المظفر غازي بن الملك العادل فقال: «وحدثني بكتب الإمام أبي محمد علي بن أحمد بن حزم عن أبي الحسن شريح بن محمد بن شريح عنه»[2].

✲ ✲ ✲

---

(١) مجلة المجمع العلمي العربي ٢٩ / ٣٥٦ (فهرست مؤلفات ابن عربي) بتحقيق كوركيس عواد.

(٢) نفح الطيب ٢ /٣٦٣.

في المكتبة العبدلية (الصادقية)[1] بجامع الزيتونة في تونس مجموعة من القطع الصغير رقمها (١٦٨٧) ، آخر قسم فيها رسالتنا هذه في عشرين ورقة بين رقمي (٩٨-١١٧) بخط الذهبي وهو - كما يعرف المطلعون - ليس بالسهل جداً إلا أن قاعدته لاتخفى على من مرن عليه .

أسطر الصفحات بين (١٨-٢١) سطراً، وفي السطر نحو (١٢) كلمة، وعلى بعض صفحاتها هوامش صغيرة، وهي قليلة أدرجتها في مواضعها من الرسالة وأشرت اليها.

على الصفحة الاولى عنوان الكتاب وسند محيي الدين بن عربي به الى ابن حزم بهذا الترتيب :

ملخص من كتاب إبطال القياس والرأي والاستحسان
والتقليد والتعليل تأليف أبي محمد بن حزم الحافظ
رواية أبي الحسن شريح بن محمد بن شريح الرعيني عنه كتابة :
انبأني به أبو محمد عبد الله بن هارون الطائي من تونس عن أبي القاسم
أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن البقوي عن شريح إذناً[2]
علقه من خط محيي الدين بن العربي[3] محمد بن الذهبي
ورددت عليه في أماكن يسيرة[4]

---

(١) العبدلية نسبة إلى عبدالله بن الحبحاب مؤسسها، و(الصادقية) نسبة إلى صادق باشا مجددها.

(٢) شريح بن محمد بن شريح الرعيني الإشبيلي أبو الحسن مقرىء اشبيلية وخطيبها ، محدث أديب مشهور ، يروي عن ابنه محمد و.. وأبي محمد بن حزم ... وله تواليف تدل على معرفته وتقدمه - بغية الملتمس ٣٠٥ .

وأما أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن بقي فأحد قضاة المذهب الظاهري مات سنة ٦٢٥هـ انظر ترجمته في ص١١٧ من (المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا) وهو كتاب في تاريخ قضاة الاندلس للقاضي النباهي .

وأما أبو محمد عبد الله بن هارون الطائي عصري محيي الدين فلم اقف له على خبر .

(٣) بذلك يعرف في الاندلس والمغرب ، أما أهل المشرق فيسمونه (ابن عربي) باسقاط (ال) تفريقاً بينه وبين ابي بكر بن العربي صاحب (العواصم) - انظر نفح الطيب ٢ /٣٧٣ .

(٤) وددت لو لم يفعل الذهبي ذلك ، وقد أثبت ردوده في الحواشي مشاراً اليها بنجمة ، وأحياناً أبقيتها كما في الاصل بحروف أصغر من حروف النص الحزمي .

وتنتهي الرسالة بهذه الجملة :

« كمل الملخص من رسالة ابطال القياس والرأي والتقليد في سنة ٧١٩ ».

. . .

خطة النشر – لم أكتف في تحقيق هذه النسخة بكونها بخط الإمام الذهبي نقلاً عن خط محيي الدين ، بل جريت على مقابلة فقرها بأمثالها في كتب ابن حزم المطبوعة زيادة في الاطمئنان وقد كلف ذلك وقتاً وجهداً . ودرجت في النشر على ما يأتي :

أ – في الرسم : ١ – يختصر الذهبي الكلمتين الأخيرتين من (ﷺ) بكلمة واحدة هكذا (علم) [انظر مثلا الورقة ٣/٢] فجانبت هذا الاختصار .

٢ – يسهل الهمزات في مثل (مسلة) في مسألة : انظر الورقتين ٣/٢ ، ٦/١

ومثل (جاه) في (جاءه) : الورقة ٣/٢

٣ – يرسم الزكاة بالواو (الزكوة).

٤ – يختصر ألفات : (الحارث ، هارون ، إسحاق) وواواً من (طاووس ، داوود) وألفاً من (يارسول الله) فيرسمها : (يرسول الله) الورقة ١٢/٢

٥ – يزيد ألفاً على (مئة) فيرسمها كالقدماء : (مائة).

وقد راعيت النطق في كل ذلك فأثبت مانقص وأسقطت مازاد ، وهو المذهب الذي أدعو إليه منذسنوات اختصاراً للشذوذ ، ومراعاة للنطق ، وتجنباً لخطأ القراءة ، وطرداً لقواعد الرسم الملائمة للفظ .

ب – وضعت خطاً مائلاً إشارة إلى بدء الصفحة في الأصل مشيراً في الهامش حذاء الخط إلى رقم صفحة الأصل ، فالرقم(١٤/٢) مثلاً يدل على أن الصفحة الثانية من الورقة الرابعة عشرة تبدأ بالكلمة التي تلي الخط المائل .

ج – في التعليق :

١ – اشير الى رقم الآية المستشهد بها واسم سورتها ورقمها ، وان دعت الحاجة إلى إتمامها فعلت على قدر الحاجة ، أما الحديث فحاولت جهدي عزوه الى مظانه من دواوين السنة .

٢ – رأيت لزوماً لتعريف موجز ببعض الأعلام أو الأحداث المشار إليها تذكيراً للناس مراعياً أن الرسالة تنشر للملمين بالموضوع .

٣ – قد يظن ابن حزم أنه قرر أمراً فيما سبق فيشير إليه منبهاً الى أنه مر، ولا يكون قد مر ، وذلك مواضع يسيرة أشرت إليها. أما ماعلقت مما له ارتباط بالموضوع المبحوث عنه فغير كثير .

د – حرصت على أن اشير إلى أشباه الموضوعات المدرجة في الرسالة ومواضعها من كتبه المطبوعة في أيدي الناس مثل (المحلى) و (الإحكام لأصول الأحكام) و (النبذة) و (مراتب الإجماع) ولا يخفى ما في ذلك من فائدة للباحث والقارىء المستزيد.

ه – في الزيادة :

أضيف ما أقدّر أنه سقط سهواً من الإمام الذهبي او محيي الدين مما لا بد للكلام منه حتى يفهم ، أو أضم زيادات ضرورية للتوضيح ، وقد جعلت ذلك كله بين زاويتين [ ].

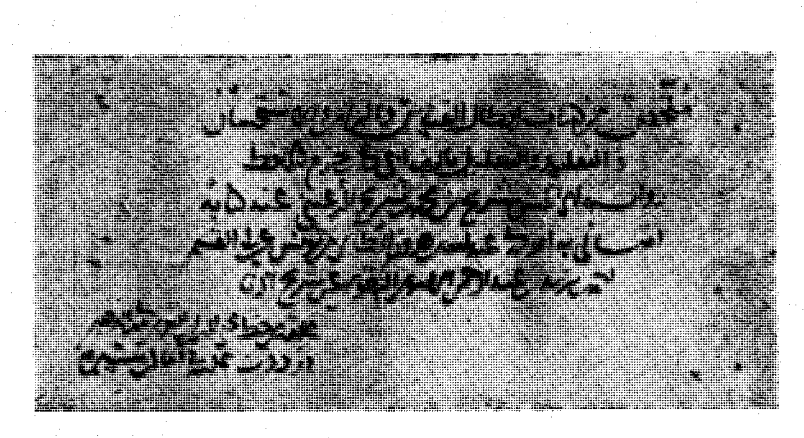
و – ألحقت بالرسالة فهارس للآيات والأحاديث ولأعلام الناس والجماعات والأماكن ثم الكتب ثم الموضوعات .

ولا يسعني في الختام إلا إسداء الشكر الجزيل الى تونس الحبيبة في أشخاص أساتذتها الأعلام السادة : حسن حسني عبد الوهاب وعثمان الكعاك وسليمان مصطفى زبيس ومحمد الشاذلي النيفر ، فقد لقيت من أخوتهم وأريحيتهم ما ليس غريباً ممن تحلى بالعلم ، وما يسر مهمتي في دور الكتب والآثار التونسية .

عمر الله تونس ودور علمها وخزائن كتبها . وردّها أحسن مما كانت : عاصمة من عواصم التراث الإسلامي والحضارة الانسانية .

دمشق
شوال ١٣٧٩ ه
نيسان ١٩٦٠

سعيد الافغاني



صورة الصفحة الأولى من المخطوطة التونسية



أول الرسالة في المخطوطة التونسية

آخر صفحة من المخطوطة وتنتهي بتاريخ النسخ